



The impact of credit shocks on the return-risk trade-off An analytical study on a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2014-2023) Baghdad Bank as a Model*

Rawaa Ahmed Youssef⁽¹⁾, Prof. Dr. Hussein Ahmed Hussein⁽²⁾

Northern Technical University - Al-Mosul Technical Institute⁽¹⁾, Duhok University - College of Administration and Economics⁽²⁾

(1) rawaa_ahmad@ntu.edu.iq (2) Hussein.ahmed@uod.ac

Key words:

credit shocks, return, risk. Types of risks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	21 Jan. 202
Accepted	27 Jan. 202
Available online	30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Rawaa Ahmed Youssef
Northern Technical University

Abstract:

The research aims to clarify the correlation and impact between the variable of credit shocks and the return-risk duality of Baghdad Bank, which has become a goal pursued by banks, especially those that have been exposed to this type of shock. The time period was represented by (2014-2023) The data was analyzed using the SPSS V.26 statistical software, and the research concluded that there is a weak correlation between credit shocks and the return-risk duality. The research also concluded that there is no causal relationship between credit shocks and the return-risk duality. The research recommended that the central bank should monitor the extent to which banks comply with its instructions to avoid negative credit shocks that adversely affect returns and increase the risks borne by banks, and to work on enhancing positive shocks that increase returns and reduce risks.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the first researcher.

**تأثير الصدمات الائتمانية على ثنائية العائد والمخاطرة
دراسة تحليلية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة
(2014-2023) مصرف بغداد إنموذجاً***

الباحثة: رواء احمد يوسف
الجامعة التقنية الشمالية - الكلية التقنية
الإدارية
rawaa_ahmad@ntu.edu.iq

أ.د. حسين احمد حسين
جامعة دهوك - كلية الإدارة والاقتصاد
Hussein.ahmed@uod.ac

المستخلص

يهدف البحث الى بيان علاقة الارتباط والتأثير بين متغير الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطر لمصرف بغداد والذي أصبح هدف تسعى اليه المصارف خصوصاً تلك المصارف التي تعرضت الى هذا النوع من الصدمات، تمثلت المدة الزمنية (2014-2023)، فقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الاحصائي (SPSS V.26) واستنتج البحث الى ان هناك ارتباط ضعيف بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة، كما استنتج البحث انه لا توجد علاقة تأثير بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة وأوصى البحث بضرورة مراقبة البنك المركزي الى مدى امتثال المصارف بتعليماته تجنباً للصدمات الائتمانية السلبية التي تؤثر في العوائد بشكل سلبي وتحمل المصارف المزيد من المخاطر والعمل على تعزيز الصدمات الإيجابية التي تعمل على زيادة العائدات وتقليل المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الائتمانية، العائد، المخاطرة. أنواع المخاطر.

المقدمة:

يشكل القطاع المصرفي اهم مكونات النظام المالي، حيث تمارس المصارف دورها في الوساطة المالية وكذلك دورها التنموي، من حيث تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات المختلفة على شكل قروض، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن التحديات التي تواجهها المصارف من حيث المنافسة الشديدة في بيئة العمل المصرفي قد يجعلها تتعرض الى صدمات ائتمانية نتيجة التوسع في منح القروض وقد تكون هذه الصدمات إيجابية في حالة كون هذه القروض ذات جودة عالية وتساهم في تحقيق أرباح غير متوقعة وبأقل مخاطر، مما يعرض المصرف الى صدمات ائتمانية إيجابية، او قد تكون هذه القروض غير جيدة ذات ارباح منخفضة ومخاطر مرتفعة وغير مضمونة، مما تجعل المصارف في مواجهة للصدمات الائتمانية السلبية كما حدث في الازمة المالية العالمية عام (2008) وبالتالي قد تنهار بعض المصارف وتعلن إفلاسها.

**المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة
أولاً: مشكلة الدراسة:**

تواجه المصارف ونتيجة للمنافسة الشديدة في البيئة المصرفية تحديات عديدة، مما قد يؤدي الى ان تواجه هذه المصارف صدمات ائتمانية تؤثر على العوائد والمخاطر المصرفية فقد تكون صدمة إيجابية او صدمة سلبية، فاذا مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل الاتي (هناك علاقة ترابط بين

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة؟ وكيف تؤثر الصدمات الائتمانية الإيجابية والسلبية في العوائد والمخاطر المصرفية؟

ثانياً: أهمية البحث:

- تتطلب أهمية البحث من خلال التطرق الى موضوع الصدمة الائتمانية، كونها من المواضيع الحديثة، حيث ان المصارف تتعرض في الوقت الحالي الى العديد من المخاطر والصدمات وتبرز هذه الأهمية من خلال الاتي:
1. للبحث أهمية كبيرة من حيث تناوله لموضوع الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة وهو موضوع لم تدرس متغيراته من قبل معاً.
 2. إن أهمية دراسة علاقة الارتباط بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة تتحقق باعتبار ان مصرف بغداد مؤسسة مالية تسعى الى تعظيم العائد وتقليل المخاطرة
 3. للبحث أهمية كبيرة في جانبه التطبيقي من حيث اختبار علاقة التأثير للصدمة الائتمانية في ثنائية العائد والمخاطرة في المصارف عينة الدراسة.

ثالثاً: أهداف البحث:

- تتمثل اهداف البحث في الاتي:
1. طرح أطار مفاهيمي عن موضوعي الصدمة الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة.
 2. اختبار علاقة الارتباط بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة لمصرف بغداد.
 3. اختبار أثر الصدمات الائتمانية في ثنائية العائد والمخاطرة لمصرف بغداد

رابعاً: فرضيات البحث:

- تتلخص فرضية البحث في الاتي:
1. (لا توجد علاقة ارتباط بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة للمصرف بغداد).
 2. (لا يوجد تأثير معنوي بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة لمصرف بغداد).

خامساً: الحدود المكانية والزمانية:

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بمصرف بغداد والمسجل في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية في الفترة الممتدة بين (2014-2023) بسبب توفر البيانات، ولكون هذه المدة شهدت العديد من الازمات والتطورات المصرفية.

سادساً: أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد في الجانب النظري على الرسائل والاطاريح والكتب العلمية، اما الجانب العملي فتم الاعتماد على النشرات الإحصائية للبنك المركزي والتقارير المالية لمصرف بغداد.

سابعاً: منهجية البحث:

استُخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، اذ تم تحليل مؤشرات الصدمة الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة واختبار علاقة الارتباط والتأثير باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.26)

ثامنا: الدراسات السابقة:

- دراسة (العابدي والحكيم، 2021) بحثت هذه الدراسة في "الصدمة الائتمانية وتأثيرها على الربحية المصرفية، وقد هدفت الدراسة الى قياس أثر الصدمات الائتمانية في ربحية المصارف وتكونت عينة الدراسة من المصرف الأهلي العراقي وللمدة من (2004-2016) وتبرز أهمية الدراسة في معرفة مدى تعرض المصارف العراقية للصدمات الائتمانية في المصارف وتحديد نوعها هل هي صدمة إيجابية او سلبية والحد منها ومن اثارها السلبية. واستنتجت الدراسة هناك علاقة تأثير معنوية بين الصدمات الائتمانية و ربحية المصرف عند مستوى معنوية (0.05) للمصرف الأهلي العراقي ، كما توصي الدراسة ضرورة احتفاظ المصرف بخزين مالي مناسب لمواجهة الصدمات السلبية الامر الذي يساهم في استمرار المصرف والحفاظ على مكانته المالية.
- دراسة (Hviid and Schroeder:2022) بحثت هذه الدراسة في Real Effect of credit supply shocks: Evidence from Danish Banks, firms, and workers) تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة تأثير الصدمات الائتمانية على توعية موظفي الشركات حيث يتم من خلال هذه الدراسة تأثير الصدمة الائتمانية على توفير الائتمان وتأثيرها على العمال وتبرز أهمية البحث في بيان تأثير خفض الإقراض المصرفي على مستويات تشغيل الشركات و كيفية تأثير هذه الصدمات على موظفي الشركات ونتائجها على مستوى العمال ، اما اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ان المصارف التي تعرضت بشكل خاص للصدمات الائتمانية قد خفضت الإقراض للشركات ، مما ادى الى انخفاض في التوظيف على مستوى الشركات، وان تخفيض الإقراض قد ينتج عنه انخفاض في اجمالي العمالة يصل الى 6%.

1. الإطار النظري

أولاً: الصدمة الائتمانية:

يعد موضوع الصدمات الائتمانية من المواضيع التي تهتم الأكاديميين والمهتمين بالشأن المصرفي، ذلك ان تعرض المصارف للصدمات الائتمانية والمتمثلة في ارتفاع مؤشرات القروض المتعثرة سوف يؤثر سلبا على سمعة المصرف المالية مما يؤدي الى زعزعة ثقة الزبائن بالمصرف وكذلك تأثيرها على أداء المصرف وربحيته.

ان مفهوم الصدمة الائتمانية يتمثل بانخفاض عام في نمو الائتمان ربما يكون ناتج عن عوامل الطلب او العرض او كليهما (Ding , 1998: 7) او انها حالة فجائية لم تكن متوقعة، او حدوث تغير غير متوقع في السياسات المصرفية ينتج عنه تعرض العمل المصرفي الى صدمات غير متوقعة ينتج عن هذه الصدمات ازمة مصرفية مستقبلاً.

(Robert , 2010 , 123) او انها عدم قدرة المصارف على تلبية احتياجات المقترض من القروض المصرفية (Milcheva , 2013, 317)، كما تعرف الصدمة الائتمانية بانها حالة من عدم الثقة بين المصارف بسبب انخفاض القروض وارتفاع اسعار الفائدة عليها، الامر الذي يؤدي الى زيادة طلبات السحب من قبل المودعين وبالتالي تعرض المصرف الى صدمة مالية نتيجة انخفاض أسعار اسهم المصرف في السوق المالية (Gumata and Ndou , 2017 : 221) وهناك من اشار الى ان الصدمات الائتمانية سببها صدمات السيولة التي تعرف بانها (التغير في احد المتغيرات النقدية وما ينجم عنه من انعكاسات على المتغيرات الاقتصادية) (هاني ومراح , 2018: 213)

ثانياً: أسباب الصدمات الائتمانية

تعود اسباب الصدمات الائتمانية بشكل اساسي الى القروض التي يتم منحها في ظل غياب السياسات الائتمانية الجيدة وضعف في التخطيط لهذه السياسات واتخاذ القرارات الائتمانية غير السليمة، وتحدث الصدمات الائتمانية نتيجة العديد من الاسباب التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر وتسبب بحصول الصدمة واهم هذه الاسباب تتمثل في الاتي: (Sameer, Rahi, 2021:3232)

1. مخاطر التركيز الائتماني
2. انخفاض في راس مال المصرف
3. عدم وجود رقابة تنظيمية
4. التغير في اسعار الفائدة
5. المضاربة
6. سياسات البنك المركزي
7. التكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة القطاع المالي
8. عدم تماثل المعلومات

ثالثاً: أنواع الصدمات الائتمانية

• حسب مصدر الصدمة

أ- الصدمة الائتمانية الإيجابية:

تنتج الصدمة الائتمانية عن الزيادة في طلب على القروض، وان زيادة الطلب على هذه القروض سوف يؤدي الى زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، وفي نفس الوقت فان ارباح المصرف سوف تزداد ويزداد حجم الانتاج ونمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الاستثمار وبالتالي ترتفع معدل الاسعار ومن ثم ارتفاع القروض والتضخم (الصالح، 2022: 27).

ب- الصدمة الائتمانية السلبية:

هي مقدار الانخفاض في حجم القروض الممنوحة وعدم تحقيق الايرادات منه اي انها السبب في خسائر المصرف، وان الصدمة السلبية هي المسبب الرئيسي في حدوث الازمة خاصة إذا كانت حجم القروض المتعثرة كبير وان الصدمة السلبية تؤثر على النشاط المصرفي مما يؤثر ضعف في اداء المصارف كذلك تؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي والتي تكون بداية لحالة الركود الاقتصادي وان هذا النوع من الصدمات هو بداية لحدوث الازمة التي تسبب انهيار التوازن المصرفي والاقتصادي بشكل عام وانخفاض مستوى النمو في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض الاستثمار حيث ان الاستثمار والاقتراض يكونان مترابطان ويتأثران بالصدمات الائتمانية . (Fadejeva, et al, 2017: 24)

• حسب مصدر الصدمة:

أ- صدمة العرض الائتماني: وهي مقدار التغير في عرض الائتمان بناءً على السياسات المحددة من قبل البنك المركزي والذي قد يسبب خللاً في مقدار الائتمان المخطط له او عدد الارصدة التي يحتفظ بها البنك المركزي (Sameer et al , 2021: 3232)

ب- صدمة الطلب الائتماني: يقصد بصدمة الطلب الائتماني بانها مقدار التغير في الطلب على الائتمان وذلك نتيجة للتغير في طلب الافراد والمؤسسات للائتمان (الحسيني وهاشم , 2019: 291)

رابعاً: قياس الصدمة الائتمانية:

إن قياس الصدمة الائتمانية تتمثل في البواقي العشوائية U لمعادلة الانحدار المتعدد للائتمان والتي تتضمن المتغيرات الاتية: (Helbling, 2010:8)

1. المتغير التابع: استخدام الائتمان المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً في الزمن T ونرمز له بالرمز CR_t .
2. المتغير المستقل X_1 : وهو التباطؤ للائتمان المصرفي في الزمن (T-1) ونرمز له بالرمز (CR_{t-1}) .
3. المتغير المستقل X_2 : وهو التباطؤ للائتمان المصرفي في الزمن (T-2) ونرمز له بالرمز (CR_{t-2}) .
4. (a) ويعبر عنها بأنها مقدار ثابت في معادلة الانحدار. وفي ضوء المتغيرات أعلاه تم استخدام الانحدار الذاتي لتقدير الصدمة الائتمانية وكالاتي:
$$CRT = a + B_1 CR_{t-1} + B_2 CR_{t-2} + U$$

خامساً: ثنائية العائد والمخاطرة

1- العائد: RETURN:

(أ) مفهوم العائد:

يُعد العائد الهدف الأساسي الذي تسعى المصارف إلى تحقيقه، حيث تعد الأرباح المتحققة ضرورة لبقاء المصرف واستمراره وتعد مؤشر جيد يتطلع إليها المستثمرون والدائنون عند التعامل مع المصرف، بالإضافة إلى ذلك يعتبر أداء مهمة لقياس كفاءته الاستخدام الأمثل للأموال كما يعد المكافأة التي يسعى المستثمر الحصول عليها خلال فترة معينة. ويعتبر العائد المؤشر الأساسي الذي يبنى عليه عملية اتخاذ القرار الاستثماري في الأدوات المالية وعلى ضوء ذلك يتم ترتيب هذه الأسهم وتجري المفاضلة بينهما لذلك فإن المصارف تسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد مناسب بأقل درجة ممكنة من المخاطر. فيعرف العائد المصرفي بأنه إجمالي الربح أو الخسارة التي تم تحقيقها من الاستثمار خلال فترة زمنية معينة.

(Lawrence, Gitman, 2000: 363)، كما يعرف العائد بأنه المكافأة المالية المتوقعة من الاستثمار، أي أن العائد هو المكافأة خلال فترة زمنية معينة نسبة إلى قيمته الأولية (أي قيمة الأصل في بداية الفترة) (CULP, HEATON, 2010: 85)، كما عرفه (بلخير، 2016: 3) بأنه قدرة الوحدة النقدية في المشروع على توليد أرباح صافية للمستثمرين، إذ يهدف ذلك القياس في تحديد كفاءة الإدارة.

كما عرف (Geoff, 2007: 3) إلى أنه الثروة المتحققة عند مستوى معين من الخطر ولفترة زمنية محددة نتيجة لكفاءة الاستخدام، كما عرف Northrup العائد بأنه "ما يحصل عليه المستثمر عند عودة مبلغ الاستثمار مضافاً إليه مبلغ من المال ربحاً وهو نتيجة 'عادلة لتحمله المخاطرة'" (Northrup, 2004: 193).

ومن خلال المفاهيم السابقة التي تناولت العائد فيمكن تعريف العائد من وجهة نظر الباحثة على أنه (التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر خلال فترة زمنية معينة كتعويض عن تحمله المخاطر الناتجة خلال فترة الاستثمار).

(ب) أهمية العائد:

إن تحقيق العائد المصرفي له أهمية كبيرة سواء للمصارف بشكل خاص أو للاقتصاد بشكل عام، يمكن توضيحها بالآتي (فاضل، عبادي، 2021: 230).

1. إن أهمية العائد بالنسبة للاقتصاد يعد مقياساً مهماً يدل على قوة الاقتصاد وكفاءته، وإن الاقتصاد يتأثر بعوائد المصارف لذلك يمثل العائد المصرفي خاصية مهمة من خواص الاقتصاد الجيد.

2. ان تحقيق العائد يعد الهدف الاساسي للمصرف لبقائه واستمراره وكما يعتبر مؤشراً ايجابياً لدى المستثمرين والدائنون عند التعامل مع المصرف لذلك تعتبر اداة لقياس كفاءة ادارة المصرف في الاستخدام الامثل للموارد المالية المتاحة لدى المصرف لتحقيق أفضل عائد عن اقل درجة من المخاطر...
3. ان تحقيق المصرف للعائد يساعد على القيام بتمويل المشاريع الاقتصادية وتنميتها والدخول بمجالات استثمارية جديدة وتوسيعها لغرض تحقيق العائد والذي يعد أحد اهداف المصرف.
4. يعد العائد ذو اهمية كبيرة للمصرف الذي يعمل على تطوير المصرف وتحسين سمعته في السوق المالي وتقوية المركز المالي وقابليته على منافسة المصارف الكبرى.

ج) اشكال عوائد الموجودات المالية:

- عوائد الموجودات المالية لها ثلاث اشكال مهمة وهي: (الاسدي، 2005: 26)
 1. توزيعات الأرباح Dividends
إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقاً من أموال ملكية كالأسهم، فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذه الاسهم لهذا فهو من مالكيها وحقوقه من احقاق المساهمين.
 2. الفوائد Interests
إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقترضت على شكل سندات فحامل السند مقرض للشركة التي أصدرت ذلك السند، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها من الشركة التي أصدرت هذه السندات.
 3. الأرباح الرأسمالية Capital Gains
تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية فالأرباح الرأسمالية هو الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء للورقة المالية.

د) أنواع العائد:

أولاً: العائد المتحقق الفعلي (عكار وناصح، 2017: 203):

هو العائد الذي يحققه المستثمر جراء اقتنائه أو بيعه لأداة استثمارية، وبذلك فهو يكون بينهما عوائد أيرادية أو عوائد رأسمالية، ويطلق عليه بالعائد التاريخي وهو نسبة صافي الدخل الناجم عن الاستثمار الى مجموع الاموال المستثمرة التي نتج عنها ذلك الدخل الصافي.

ثانياً: العائد المتوقع:

هو الربح أو الخسارة التي يتوقعها المستثمر من استثمار معروف العائد المتوقع. يتم حسابه عن طريق ضرب العائد في احتمالات حدوثها ثم جمع هذه النتائج
العائد المتوقع = (العائد x الاحتمال)
عادةً ما يعتمد العائد المتوقع على البيانات التاريخية وبالتالي لا يمكن ضمانه في المستقبل؛ ومع ذلك، فإنه غالباً ما يضع توقعات معقولة لذلك يمكن اعتبار رقم العائد المتوقع متوسطاً مرجحاً طويل الأجل للعائدات التاريخية.

ثالثاً: معدل العائد المطلوب Required return:

يعرف معدل العائد المطلوب بأنه اقل عائد يطلبه المستثمرون عن السهم لكي يعوضهم عن المخاطرة التي يتحملوها عند الاستثمار بالأوراق المالية (الاسدي، 2005: 28) كما يعرف بأنه أحد المؤشرات المهمة التي يستخدمها المستثمرون في موازنة مقسومات الأرباح التي يحصلون عليها في المستقبل مع التسعير الحالي للسهم (على، 2016: 9)، ويتم حساب معدل العائد المطلوب من خلال نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية.

رابعاً: العائد غير الاعتيادي: The extraordinary return

يعرف العائد غير الاعتيادي بأنه الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع من الاستثمار، أي العوائد غير الاعتيادية تحسب بالصيغة الاتية (جبر والشمري، 2017: 121)
العوائد غير الاعتيادية = العائد الفعلي - العائد المتوقع

2- المخاطرة Risk

أولاً: مفهوم المخاطرة:

يقصد بالمخاطرة لغة بأنه المجازفة والأشراف على الهلكة، يقصد بالخطر لغة بأنه الشرف والقدرة، ومنه: فلان ذو خطر: أي ذو شرف ومنزلة (معجم المعاني الجامع)
أما اصطلاحاً يرتبط مصطلح "الخطر" بالخسائر المالية، ويعرف الخطر على أنه عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل ويعتبر الخطر جزءاً لا يتجزأ من عمل المصرف. (قندوز، 2020: 11)، أما من وجهة نظر المهتمين في مجال الإدارة المالية فيعرف الخطر بأنه احتمال تقلب العوائد المستقبلية للقرارات المالية (العامري، 2010: 35)، كما يستخدم الخطر بالتبادل مع عدم اليقين للإشارة إلى تقلب العائدات المرتبطة بأصل معين كما يعرف الخطر بأنه عدم توقع العائد المستقبلي نتيجة الاختلاف بين العائد المتوقع والعائد الفعلي (علي الدين، 2019: 842)
ويعرف الخطر بأنه مقياس لعدم اليقين المحيط بالعائد الذي قد يحققه الاستثمار أو بشكل أكثر دقة بأنه مدى تباين العائدات المرتبطة بأصل معين. (Gitman, Zutter, 362)

ثانياً: أنواع المخاطرة:

يختلف حجم المخاطرة باختلاف طبيعتها ونوعها، وقد تحدث المخاطرة نتيجة عوامل من داخل المصرف أو المؤسسة أو قد تكون نتيجة عوامل خارجية.

أولاً: المخاطر غير النظامية Unsystematic Risk:

يقتصر هذا النوع من المخاطر على الوحدة الاقتصادية ذاتها وتتأثر درجة المخاطرة هذه بالتغيرات الحاصلة في طبيعة موجودات الوحدة (سلمان، 2016: 346)، كما ترتبط حجم هذه المخاطر بظروف الوحدة الاقتصادية أو ظروف الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة فتؤثر على القيمة السوقية لأسهم الشركة المعنية ويمكن إزالة هذا النوع من المخاطر عن طريق تنويع موجودات الوحدة، وتتمثل المخاطر غير النظامية بالأنواع الاتية:

1. المخاطر التشغيلية Operation risk:

تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية باعتبارها خطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن العمليات التجارية التي تؤدي إلى خسائر محتملة نتيجة للعمليات غير الكافية والتوثيق القانوني غير المكتمل والأنظمة غير الكافية والضوابط غير المكتملة والاختفاء البشرية، كما قد تنشأ المخاطر التشغيلية من أوجه القصور في أنظمة المعلومات أو إجراءات إدارة المخاطر في الوحدة، أو القصور في التقارير الداخلية والمراقبة والتحكم وتختلف هذه المخاطر من صناعة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى (Saunders, 2006: 40)

2. المخاطر الائتمانية Credit Risk:

يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنه عدم قدرة أحد الأطراف التعاقدية في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها (Brown, Moles, 2014: 2)

3. مخاطر السيولة liquidity Risk:

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، لابد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة الزبائن في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على قروض (حمد، ناجي، 2017: 407)

المخاطر النظامية Systematic Risk:

يعرف صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي المخاطر النظامية بأنها المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والتي تعيق أداء النظام المالي مع آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد. (الموالي، 2023: 23)، كما تعرف المخاطر النظامية بأنها المخاطر العامة التي تتعرض لها الشركات الموجودة في السوق وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية والتي يصعب التخلص منها بالتنوع ولذلك تسمى بالمخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع أو مخاطر السوق (إسماعيل، 2023: 389)

كما تعرف المخاطرة النظامية بأنها خطر التعرض لحدث نظامي قوي يؤثر سلباً على النظام المالي وقد يكون هذا الخطر ناتج عن عوامل خارجية مثل الصدمات الخارجية التي تنتقل عن طريق العدوى المالية بين الدول، أو قد يكون الخطر من داخل النظام المالي نفسه ويكون هذا الخطر قوي عندما لا يستطيع النظام المالي تجنبه (Financial Stability Review, 2009: 134) كما تعرف المخاطر النظامية بأنها انتقال الصدمات بين العناصر المترابطة في النظام المالي والتي يكون لها في نهاية المطاف تأثير سلبي على الاقتصاد الحقيقي (Smaga, 2014: 6) وتتمثل أهم المخاطر النظامية بالآتي:

أ. مخاطر السوق Market risk:

عرف البنك المركزي العراقي مخاطر السوق بأنها المخاطر الناتجة عن التحركات غير المواثية في أسعار السوق التي تؤثر سلباً على قيم المراكز في محفظة المتاجرة مما يعكس بدوره سلباً على الأرباح ورأس مال المصرف (عبيد، 2020: 45). كما عرف بنك التسويات الدولي BIS المخاطر السوقية بأنها "مخاطر الخسائر في الوظائف داخل وخارج الميزانية العمومية الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات، وأسعار السلع" (الخفاجي، 2019: 81)

ب. مخاطر التضخم Inflation risk:

تعرف مخاطر التضخم بأنه انخفاض في القوة الشرائية للنقد فعندما يشتري المستثمر ورقة مالية فإنه يتخلى عن فرصة شراء بعض السلع أو الخدمات، وفي الوقت نفسه إذا كان هناك تضخم في الاقتصاد سترتفع أسعار السلع والخدمات وبالتالي فإن المستثمر سوف يتعرض إلى انخفاض في القوة الشرائية لاستثماراته والعائد من الاستثمار والذي يعرف هذا بمخاطر القوة الشرائية. (Jha, Mishra, Bhome, 2014: 89)

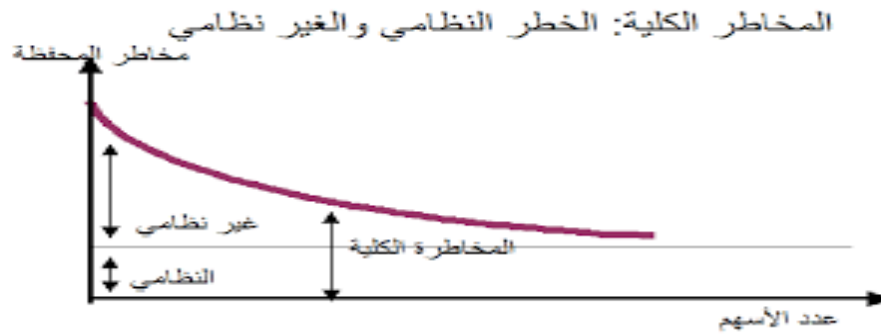
ت. مخاطر أسعار الفائدة:

وهي نوع من أنواع مخاطر السوق Risk Market إن هذه المخاطرة تحدث نتيجة لتغير أسعار الفوائد وعدم تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما. إن تقلب أسعار الفائدة صعوداً وانخفاضاً يدل دلالة واضحة إلى تغير عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات المصرف إن المقياس الأهم فيها هو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة بسبب تقلبات أسعار الفائدة، حيث أن هذه النسبة تعكس لنا المخاطر التي يتحملها المصرف من خلال التنبؤ باتجاه أسعار الفائدة المستقبلية وبالأخص خلال النقلب الكبير لأسعار الفائدة فإذا أمثلت المصرف نسبة أعلى من (1) واحد صحيح فإن أرباح المصرف ستكون أقل إذا ما انخفضت أسعار الفائدة كما ستكون أعلى إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة ولسبب صعوبة التنبؤ بأسعار الفائدة (يوسف، 2008: 23).

ثالثاً: المخاطر الكلية:

تعد المخاطرة الكلية من مجموع التباين في معدل العائد، والمخاطر الكلية عبارة عن مجموع المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية التي تتعرض لها المؤسسات المالية. (العامري، 2010، 46)

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر غير النظامية



شكل (1) المخاطر الكلية

Source: Lawrence J. Gitman and Chad J. Zutter, Principles of Managerial Finance: 381.

2. الجانب العملي

أولاً: وصف متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على ثلاث متغيرات وهي الصدمات الائتمانية والعائد والمخاطر، حيث تم استخدام الائتمان النقدي لحساب الصدمة الائتمانية، كما تم استخدام مؤشرات (معدل العائد / الودائع، معدل العائد / إجمالي الموجودات، معدل العائد / حق الملكية) لحساب العائد، وتم استخدام مؤشرات (الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض، والودائع / إجمالي الموجودات، وإجمالي الموجودات / عدد الموظفين) لقياس المخاطر الائتمانية وخطر السيولة والمخاطر التشغيلية على التوالي. والجدول (1) يعكس هذه المؤشرات

جدول (2) مؤشرات القياس المعتمدة

مؤشرات الخطر			مؤشرات العائد			الائتمان النقدي	السنة
المخاطر التشغيلية X6	مخاطر السيولة X5	المخاطر الائتمانية X4	معدل العائد / حق الملكية X3	معدل العائد / الموجودات X2	معدل العائد / الودائع X1	الصدمة الائتمانية	
1.7	0.81	0.17	9.4	1.5	1.85	2.28	2014
1.4	0.56	0.2	2.4	4.3	0.76	0.64	2015
1.4	0.65	0.4	7.4	1.6	2.5	0.49	2016
1.43	0.68	0.48	2.2	3.2	0.82	0.145	2017
1.43	0.7	0.58	1.5	3.6	0.52	0.36	2018
1.45	0.71	0.64	2.6	6.4	0.91	0.25	2019
1.82	0.75	0.63	7.2	1.4	1.88	0.16	2020
3.35	0.75	0.84	9.6	1.9	3.73	0.28	2021
2.4	0.75	0.86	15	0.03	2.56	0.23	2022
3.8	0.79	0.56	3.2	5.4	0.71	0.19	2023
2.018	0.715	0.536	6.05	2.933	1.624	0.5025	الوسط الحسابي
3.8	0.81	0.86	15	6.4	3.73	2.28	أعلى قيمة
1.4	0.56	0.17	1.5	0.03	0.52	0.145	أدنى قيمة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث.

من الجدول (1) أعلاه نجد ان:
 معدل الائتمان النقدي بلغ (0.5025) وان اعلى قيمة لهذا المتغير بلغت (2.28) اما أدنى قيمة لهذا المتغير بلغت (0.145).
 اما معدل العائد على الموجودات فقد بلغ (2.933) اما اعلى قيمة لهذا المتغير بلغت (6.4) اما أدنى قيمة لهذا المتغير بلغت (0.03)
 اما معدل العائد على حق الملكية فقد بلغ (6.05) اما اعلى قيمة لهذا المتغير بلغت (15) اما أدنى قيمة لهذا المتغير بلغت (1.5)
 اما معدل العائد على الودائع فقد بلغ (1.624) اما اعلى قيمة بلغت (3.73) اما أدنى قيمة لهذا المتغير بلغت (0.52).
 اما مؤشرات الخطر فقد بلغ متوسط المخاطر الائتمانية (0.536) اما اعلى قيمة بلغت (0.86) اما أدنى قيمة فبلغت (0.17).
 اما مؤشر مخاطر السيولة فبلغ الوسط الحسابي لها (0.715) اما اعلى قيمة فبلغت (0.81) اما أدنى قيمة فبلغت (0.56).
 وأخيرا بلغ متوسط مخاطر التشغيل (2.018) اما اعلى قيمة بلغت (3.8) اما أدنى قيمة بلغت (1.4).

ثانيا- تحليل علاقة الارتباط والاثار للصدمة الائتمانية في مؤشرات العائد والمخاطرة
أ- اختبار وجود الارتباط بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة:
 تم إجراء تحليل الارتباط للتأكد من وجود العلاقة بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة فكانت النتائج كما موضحة أدناه:

جدول (2) تحليل الارتباط بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة

المؤشر	معامل الارتباط	القرار
مؤشر معدل العائد /الودائع	0.279	ارتباط ضعيف وتحقق صحة الفرضية الأولى
مؤشر معدل العائد / حق الملكية	0.317	ارتباط أقرب الى الضعيف وتحقق صحة الفرضية الأولى
مؤشر العائد / اجمالي الموجودات	0.074	ارتباط ضعيف جدا وتحقق صحة الفرضية الأولى
مؤشر مخاطر الائتمان	0.714	ارتباط عالي وعدم تحقق صحة الفرضية الثانية
مؤشر مخاطر السيولة	0.781	ارتباط عالي وعدم تحقق صحة الفرضية الثانية
مؤشر مخاطر التشغيل	0.518	ارتباط متوسط وعدم تحقق صحة الفرضية الثانية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS
 ومن الجدول (3) يلاحظ تحقق فرضية البحث الاولى والتي تنص على أنه : لا يوجد علاقة ارتباط بين الصدمات الائتمانية وثنائية العائد والمخاطرة متمثلة بمؤشراتها (مؤشر معدل العائد /الودائع و مؤشر معدل العائد / حق الملكية و مؤشر العائد / اجمالي الموجودات) ، وعدم تحقق فرضية البحث الثانية والتي تنص على أنه : لا يوجد علاقة ارتباط بين الصدمات الائتمانية و مؤشرات المخاطر متمثلة بـ (مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر التشغيل) حيث جاءت جميع الارتباطات الخاصة بمؤشرات المخاطر معنوية إحصائياً وذات دلالة .

ب: اختبار تحليل الانحدار لمعرفة شكل العلاقة التأثيرية للصدمة الائتمانية على متغير العائد

1. تحليل الانحدار للصدمة الائتمانية على العائد (مؤشر معدل العائد /الودائع)

جدول (3) نتائج تحليل انحدار (الصدمة الائتمانية) على (مؤشر معدل العائد /الودائع)

ثابت الانحدار α	معامل الانحدار β	معامل التحديد R^2	اختبار t		اختبار F	
			المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية
0.2048	2.4-	780.0	-0.512	2.015	0.211	5.7861
	0.734		0.650			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضع الجدول (3) ما يلي :

1. يوضح اختبار (F) المستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بعدم وجود تأثير معنوي للصدمات الائتمانية على العائد متمثلة بمؤشر (مؤشر معدل العائد /الودائع)، ومن ملاحظة نتائج التحليل الاحصائي يتبين ان قيمة (F) المحسوبة لبيانات مصرف بغداد والمساوية لـ (0.211) كانت اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (5.7861) والتي تم استخراجها من جداول توزيع F والتي يرمز لها (F_{0.05,2,5}) ، وعليه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي ان المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) لا يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (معدل العائد /الودائع) لبيانات مصرف بغداد وهذا ما أكدته اختبار (t) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث كانت قيمتي t المحسوبة (-0.512 و 0.65) على التوالي وهما اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (2.015) والتي تم استخراجها من جداول توزيع t والتي يرمز لها (t_{0.05, 5}) مما يعني أن معاملي الانحدار لا يختلفان فعلياً عن الصفر .
2. إن قيم معامل التحديد R² (المساوي حسابياً لمربع معامل الارتباط) والذي يعني مدى اسهام المتغير المستقل في احداث التغيرات في المتغير المعتمد ، قد ظهرت قيمة صغيرة وقدرها (0.078) مما يؤكد صحة المعلومات الواردة في الفقرة (1) ، وتعني هذه القيمة بأن (8%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر معدل العائد /الودائع تفسرها الصدمة الائتمانية والباقي يعود الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة .
3. إن معالم الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بمصرف بغداد متمثلة بالحد الثابت ($\alpha = 0.2048$)، وقيمتا معاملي الانحدار ($\beta_1 = -2.4$ و $\beta_2 = 0.734$) والتي تدل بأنه اذا حصل تغير في المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة المتغير المعتمد (مؤشر معدل العائد /الودائع) ستتغير بمقدار (-2.4 و 0.734) اي بمقدار معلمتي الانحدار ، ويمكن تمثيل معادلة الانحدار بالصيغة الرياضية التالية :

$$Y = \alpha + \beta_1 XB_{t-1} + \beta_2 XB_{t-2}$$

$$Y1 \text{ Deposits} = 0.2048 - 2.4 XB_{t-1} + 0.734 XB_{t-2} \quad \text{اي ان :}$$

- 2 . تحليل الانحدار للصدمات الائتمانية على العائد (مؤشر معدل العائد / حق الملكية)
 جدول (4) نتائج تحليل انحدار (الصدمة الائتمانية) على (مؤشر معدل العائد / حق الملكية)

اختبار F	اختبار t	معامل التحديد R ²	معامل الانحدار β	ثابت الانحدار α	تأخير زمني لفترة واحدة
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة		
5.7861	0.280	2.015	0.462	2.539	تأخير زمني لفترتين
			-0.727		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضع الجدول (5) ما يلي :

1. يوضح اختبار (F) المستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بعدم وجود تأثير معنوي للصدمات الائتمانية على العائد متمثلة بمؤشر (مؤشر معدل العائد / حق الملكية)، ومن ملاحظة نتائج التحليل الاحصائي يتبين ان قيمة (F) المحسوبة لبيانات مصرف بغداد والمساوية لـ (0.280) كانت اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (5.7861) والتي تم استخراجها من جداول توزيع F والتي يرمز لها (F_{0.05,2,5}) ، وعليه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي ان المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) لا يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (معدل العائد / حق الملكية) لبيانات مصرف بغداد وهذا ما أكدته اختبار (t) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث

- كانت قيمتي t المحسوبة (0.462 و -0.727) على التوالي وهما أقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (2.015) والتي تم استخراجها من جداول توزيع t والتي يرمز لها ($t_{0.05, 5}$) مما يعني أن معاملي الانحدار لا يختلفان فعلياً عن الصفر .
2. إن قيم معامل التحديد R^2 (المساوي حسابياً لمربع معامل الارتباط) والذي يعني مدى اسهام المتغير المستقل في احداث التغيرات في المتغير المعتمد ، قد ظهرت قيمه صغيرة وقدرها (0.101) مما يؤكد صحة المعلومات الواردة في الفقرة (1) ، وتعني هذه القيمة بأن (10%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر معدل العائد / حق الملكية تفسرها الصدمة الائتمانية والباقي يعود الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة .
3. إن معالم الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بمصرف بغداد متمثلة بالحد الثابت ($\alpha = 0.2539$) ، وقيمتا معاملي الانحدار ($\beta_1 = 3.978$ و $\beta_2 = -1.509$) والتي تدل بأنه اذا حصل تغير في المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة المتغير المعتمد (مؤشر معدل العائد / حق الملكية) ستتغير بمقدار (3.978 و -1.509) اي بمقدار معلمتي الانحدار ، ويمكن تمثيل معادلة الانحدار بالصيغة الرياضية التالية :

$$Y = \alpha + \beta_1 XB_{t-1} + \beta_2 XB_{t-2}$$

$$Y2 \text{ Equity} = 0.2539 + 3.978 XB_{t-1} - 1.509 XB_{t-2} \quad \text{اي ان :}$$

3. تحليل الانحدار للصدمة الائتمانية على العائد (مؤشر العائد / اجمالي الموجودات)

جدول (5) نتائج تحليل انحدار (الصدمة الائتمانية) على (مؤشر العائد / اجمالي الموجودات)

اختبار F	اختبار t	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	ثابت الانحدار α	تأخير زمني لفترة واحدة
الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة		
5.7861	0.014	2.015	-0.161 0.105	0.005	-3.168 0.499
				6.812	تأخير زمني لفترتين

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

1. يوضح اختبار (F) المستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بعدم وجود تأثير معنوي للصدمة الائتمانية على العائد متمثلة بمؤشر (مؤشر العائد / اجمالي الموجودات) ، ومن ملاحظة نتائج التحليل الاحصائي يتبين ان قيمة (F) المحسوبة لبيانات مصرف بغداد والمساوية لـ (0.014) كانت أقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (5.7861) والتي تم استخراجها من جداول توزيع F والتي يرمز لها ($F_{0.05, 2, 5}$) ، وعليه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي ان المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) لا يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (مؤشر العائد / اجمالي الموجودات) لبيانات مصرف بغداد وهذا ما أكدته اختبار (t) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث كانت قيمتي t المحسوبة (0.105 و -0.161) على التوالي وهما أقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (2.015) والتي تم استخراجها من جداول توزيع t والتي يرمز لها ($t_{0.05, 5}$) مما يعني أن معاملي الانحدار لا يختلفان فعلياً عن الصفر .
2. إن قيم معامل التحديد R^2 (المساوي حسابياً لمربع معامل الارتباط) والذي يعني مدى اسهام المتغير المستقل في احداث التغيرات في المتغير المعتمد ، قد ظهرت قيمه صغيرة وقدرها (0.005) مما يؤكد صحة المعلومات الواردة في الفقرة (1) ، وتعني هذه القيمة بأن (1%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر معدل العائد / حق الملكية تفسرها الصدمة الائتمانية والباقي يعود الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة .
3. إن معالم الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بمصرف بغداد متمثلة بالحد الثابت ($\alpha = 6.812$) ، وقيمتا معاملي الانحدار ($\beta_1 = -3.168$ و $\beta_2 = 0.499$) والتي تدل بأنه اذا حصل تغير في المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة المتغير المعتمد (مؤشر معدل

العائد / حق الملكية) ستتغير بمقدار (-3.168 و 0.499) اي بمقدار معلّتي الانحدار ، ويمكن تمثيل معادلة الانحدار بالصيغة الرياضية التالية :

$$Y = \alpha + \beta_1 XB_{t-1} + \beta_2 XB_{t-2}$$

$$Y3 \text{ Assets} = 6.812 - 3.168 XB_{t-1} + 0.499 XB_{t-2}$$

اي ان :

تدل النتائج المذكورة أنفأ (الجدول 4، 5، 6) على تحقق فرضية البحث الثالثة والتي تنص على: لا يوجد تأثير معنوي للصدمة الائتمانية في العائد متمثلة بمؤشراته (مؤشر معدل العائد / الودائع ومؤشر معدل العائد / حق الملكية ومؤشر العائد / اجمالي الموجودات).

ثالثاً: اختبار تحليل الانحدار لمعرفة شكل العلاقة التآثرية للصدمات الائتمانية على متغير المخاطر متمثلاً بمؤشراته (مؤشر مخاطر الائتمان ومؤشر مخاطر السيولة ومؤشر مخاطر التشغيل).

1) تحليل الانحدار للصدمات الائتمانية على متغير المخاطرة (مؤشر مخاطر الائتمان)

جدول (6) نتائج تحليل انحدار (الصدمة الائتمانية) على (مؤشر مخاطر الائتمان)

اختبار F	المحسوبة	اختبار t	المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الانحدار β	ثابت الانحدار α	
5.7861	2.599	2.015	-0.632	0.51	-0.3	0.776	تأخير زمني لفترة واحدة
			-0.86		-0.098		تأخير زمني لثلاث فترات

المصدر: إعداد الباحثة، مخرجات برنامج SPSS

يوضع الجدول (6) ما يلي :

1. يوضح اختبار (F) المستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بعدم وجود تأثير معنوي للصدمات الائتمانية على المخاطرة متمثلة بمؤشر (مؤشر مخاطر الائتمان)، ومن ملاحظة نتائج التحليل الاحصائي يتبين ان قيمة (F) المحسوبة لبيانات مصرف بغداد والمساوية لـ (2.599) كانت اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (5.7861) والتي تم استخراجها من جداول توزيع F والتي يرمز لها (F_{0.05,2,5}) ، وعليه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي ان المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) لا يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (مؤشر مخاطر الائتمان) لبيانات مصرف بغداد وهذا ما أكدته اختبار (t) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث كانت قيمتي t المحسوبة (-0.632 و -0.86) على التوالي وهما اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (2.015) والتي تم استخراجها من جداول توزيع t والتي يرمز لها (t_{0.05,5}) مما يعني أن معاملي الانحدار لا يختلفان فعلياً عن الصفر .

2. إن قيم معامل التحديد R² (المساوي حسابياً لمربع معامل الارتباط) والذي يعني مدى اسهام المتغير المستقل في احداث التغيرات في المتغير المعتمد ، قد ظهرت قيمه متوسطة وقدرها (0.51) ، وتعني هذه القيمة بأن (51 %) من التغيرات الحاصلة في مؤشر مخاطر الائتمان تفسرها الصدمة الائتمانية والباقي يعود الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او متغيرات أخرى غير داخلة في الدراسة .

3. إن معالم الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بمصرف بغداد متمثلة بالحد الثابت (α=0.776)، وقيمتا معاملي الانحدار (β₁ = -0.3 و β₂ = -0.098) والتي تدل بأنه اذا حصل تغير في المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة المتغير المعتمد (مؤشر مخاطر الائتمان) ستتغير بمقدار (-0.3 و -0.098) اي بمقدار معلّتي الانحدار ، ويمكن تمثيل معادلة الانحدار بالصيغة الرياضية التالية :

$$Y = \alpha + \beta_1 XB_{t-1} + \beta_2 XB_{t-2}$$

$$Y1 \text{ Credit} = 0.776 - 0.3 XB_{t-1} - 0.098 XB_{t-2}$$

اي ان :

(2) تحليل الانحدار للصدمات الائتمانية على المخاطرة (مؤشر مخاطر السيولة)
 جدول (8) نتائج تحليل انحدار (الصدمة الائتمانية) على (مؤشر مخاطر السيولة)

اختبار F	اختبار t		معامل التحديد R ²	معامل الانحدار β	ثابت الانحدار α	تأخير زمني لفترة واحدة
	المحسوبة	الجدولية				
5.7861	3.898	2.015	6090.	-0.118 -0.025	0.774	تأخير زمني لفترتين

المصدر: إعداد الباحثة ، مخرجات برنامج SPSS

يوضع الجدول (8) ما يلي :

- يوضح اختبار (F) المستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بعدم وجود تأثير معنوي للصدمات الائتمانية على المخاطرة متمثلة بمؤشر (مؤشر مخاطر السيولة) ، ومن ملاحظة نتائج التحليل الاحصائي يتبين ان قيمة (F) المحسوبة لبيانات مصرف بغداد والمساوية لـ (3.898) كانت اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (5.7861) والتي تم استخراجها من جداول توزيع F والتي يرمز لها (F_{0.05,2,5}) ، وعليه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي ان المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) لا يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (مؤشر مخاطر السيولة) لبيانات مصرف بغداد وهذا ما أكدته اختبار (t) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث كانت قيمتي t المحسوبة (-0.981 و -0.848) على التوالي وهما اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (2.015) والتي تم استخراجها من جداول توزيع t والتي يرمز لها (t_{0.05, 5}) مما يعني أن معاملي الانحدار لا يختلفان فعلياً عن الصفر .
- إن قيم معامل التحديد R² (المساوي حسابياً لمربع معامل الارتباط) والذي يعني مدى اسهام المتغير المستقل في احداث التغيرات في المتغير المعتمد ، كان مقدارها (0.609) وتعني هذه القيمة بأن (61%) من التغيرات الحاصلة في (مؤشر مخاطر السيولة) تفسرها الصدمة الائتمانية والباقي يعود الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او متغيرات أخرى غير داخلة في الدراسة .
- إن معالم الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بمصرف بغداد متمثلة بالحد الثابت ($\alpha=0.774$) ، وقيمتا معاملي الانحدار ($\beta_1 = -0.118$ و $\beta_2 = -0.025$) والتي تدل بأنه اذا حصل تغير في المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة المتغير المعتمد (مؤشر مخاطر السيولة) ستتغير بمقدار (-0.118 و -0.025) اي بمقدار معلمتي الانحدار ، ويمكن تمثيل معادلة الانحدار بالصيغة الرياضية التالية :

$$Y = \alpha + \beta_1 XB_{t-1} + \beta_2 XB_{t-2}$$

$$Y2 \text{ Liquidity} = 0.774 - 0.118 XB_{t-1} - 0.025 XB_{t-2}$$

(3) تحليل الانحدار للصدمات الائتمانية على المخاطرة (مؤشر مخاطر التشغيل)
 جدول (9) نتائج تحليل انحدار (الصدمة الائتمانية) على (مؤشر مخاطر التشغيل)

اختبار F	اختبار t		معامل التحديد R ²	معامل الانحدار β	ثابت الانحدار α	تأخير زمني لفترة واحدة
	المحسوبة	الجدولية				
5.7861	0.916	2.015	0.268	-3.045 0.043	3.083	تأخير زمني لفترتين

المصدر : إعداد الباحثة ، مخرجات برنامج SPSS

يوضع الجدول (9) ما يلي :

- يوضح اختبار (F) المستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بعدم وجود تأثير معنوي للصدمات الائتمانية على المخاطرة متمثلة بمؤشر (مؤشر مخاطر التشغيل) ،

ومن ملاحظة نتائج التحليل الاحصائي يتبين ان قيمة (F) المحسوبة لبيانات مصرف بغداد والمساوية لـ (0.916) كانت اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (5.7861) والتي تم استخراجها من جداول توزيع F والتي يرمز لها (F_{0.05,2,5}) ، وعليه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة اي ان المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) لا يؤثر تأثيراً معنوياً على المتغير المعتمد (مؤشر مخاطر التشغيل) لبيانات مصرف بغداد وهذا ما أكدته اختبار (t) والمستخدم لغرض اختبار فرضية العدم القائلة (بمساواة قيمة معامل الانحدار للصفر) ، حيث كانت قيمتي t المحسوبة (-0.878 و 0.051) على التوالي وهما اقل من قيمتها الجدولية والمساوية لـ (2.015) والتي تم استخراجها من جداول توزيع t والتي يرمز لها (t_{0.05,5}) مما يعني أن معاملي الانحدار لا يختلفان فعلياً عن الصفر .

2. إن قيم معامل التحديد R² (المساوي حسابياً لمربع معامل الارتباط) والذي يعني مدى اسهام المتغير المستقل في احداث التغيرات في المتغير المعتمد ، قد ظهرت قيمه صغيرة وقدرها (0.268) مما يؤكد صحة المعلومات الواردة في الفقرة (1) ، وتعني هذه القيمة بأن (27%) من التغيرات الحاصلة في (مؤشر مخاطر التشغيل) تفسرها الصدمة الائتمانية والباقي يعود الى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او متغيرات أخرى غير داخلة في الدراسة .

3. إن معالم الانحدار الخطي المتعدد الخاصة بمصرف بغداد متمثلة بالحد الثابت (α = 3.083) ، وقيمتا معاملي الانحدار (β₁ = -3.045 و β₂ = 0.043) والتي تدل بأنه اذا حصل تغير في المتغير المستقل (الصدمة الائتمانية) بمقدار وحدة واحدة فإن قيمة المتغير المعتمد (مؤشر مخاطر التشغيل) ستتغير بمقدار (-3.045 و 0.043) اي بمقدار معلمتي الانحدار ، ويمكن تمثيل معادلة الانحدار بالصيغة الرياضية التالية :

$$Y = \alpha + \beta_1 XB_{t-1} + \beta_2 XB_{t-2}$$

$$Y3 \text{ Operational} = 3.083 - 3.045 XB_{t-1} + 0.043XB_{t-2}$$

تدل النتائج المذكورة آنفاً (الجدول 7، 8، 9) على تحقق فرضية البحث الرابعة والتي تنص على: لا يوجد تأثير معنوي للصدمة الائتمانية في مؤشرات المخاطر متمثلة بـ (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل).

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. إن تمتع المصرف عينة البحث بالصلابة والمتانة للمركز المالي جعل تأثير الصدمات الائتمانية يكون محدود.
2. إن العمل على زيادة كفاية راس المال سوف يجعل المصرف قادر على صد الصدمات او أي اخطار يتعرض لها مما يزيد من ثقة المودعين به وبالتالي تعظيم الأرباح الخاصة بالمصرف.
3. تبين عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الصدمات الائتمانية ومتغير العائد متمثلاً بمؤشراته (مؤشر معدل العائد / الودائع ومؤشر معدل العائد / حق الملكية ومؤشر العائد / اجمالي الموجودات).
4. تبين وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الصدمات الائتمانية ومتغير المخاطرة متمثلاً بمؤشراته (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل).
5. تبين عدم وجود تأثير معنوي للصدمة الائتمانية في متغير العائد متمثلاً بمؤشراته (مؤشر معدل العائد / الودائع ومؤشر معدل العائد / حق الملكية ومؤشر العائد / اجمالي الموجودات).
6. تبين عدم وجود تأثير معنوي للصدمة الائتمانية في متغير المخاطرة متمثلاً بمؤشراته (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل).

ثانياً: المقترحات:

1. مراقبة مدى التزام المصارف بمعايير الامتثال المصرفي مما يجنب المصرف التعرض للأخطار المصرفية وبالتالي عدم التعرض للصدمات والتي قد تتطور الى ازمة مستقبلاً.
2. قيام المصرف بتطوير خطط إدارة المخاطر سنوياً لكي يكون المصرف قادر على الإحاطة بحجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف مستقبلاً.
3. التزام المصارف بمقررات لجنة بازل بما يدعم كفاية راس المال للحد من المخاطر التي تواجهها المصارف.
4. تنويع مجالات استخدام أموال المصرف وعدم التركيز في مجال معين مما يساهم في ارتفاع أرباح المصرف ويخفض مجالات الخطر.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. إسماعيل، احمد فرج وآخرون، 2023، دراسة أثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على ربحية شركات قطاع العقارات، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 14، العدد الأول.
2. جبر، شذى عبد الحسين و الشمري، سحر ناجي خلف، 2017، تحليل العوائد غير العادية وعلاقتها بمعدل العائد على الاستثمار ومتوسط القيمة السوقية تبعاً لربحية وحجم الشركة – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الاربعون، العدد 110.
3. الحسيني، محمد غالي وهاشم، كرار محمد رضا، 2019، الصدمات الانتمائية وتأثيرها في الأداء المصرفي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، السنة الثالثة عشر، حمد، خلف محمد وناجي، احمد فريد، 2017، مخاطر السيولة وأثرها على لربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52.
5. الخفاجي، مريم، 2019، تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة في المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
6. سلمان، مهند عبد الرحمن، 2016، تحليل ومناقشة العائد والمخاطرة في ظل قرار التوليفة المثلى للمنتجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48.
7. الصالح، مؤيد عبد الواحد نجم، 2022، قياس الصدمة الانتمائية وانعكاسها على السلامة المالية دراسة في عينة من المصارف الخاصة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
8. العابدي، عمار ياسر عبد الكاظم والحكيم، كرار محمد رضا هاشم، 2021، الصدمات الانتمائية وتأثيرها على الربحية المصرفية دراسة تطبيقية على المصرف الأهلي العراقي للمدة (2004-2016)، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، مجلد 3، عدد 2.
9. العامري، محمد علي إبراهيم، 2010، الإدارة المالية المتقدمة، جامعة بغداد، ط1، دار اثراء للنشر والتوزيع
10. عبد الرحمان، روابح، 2010، الازمة المالية والاقتصادية العالمية ازمة الرهن العقاري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد (24) (1).
11. عبيد، رامي يوسف، 2020، أطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
12. على الدين، سلمى، 2019، أثر الرفع المالي على العائد والمخاطرة الكلية للشركات الصناعية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

13. قندوز، عبد الكريم، 2020، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 5.
14. الموالي، احمد عبد الجبار صباح، 2023، اليات الضبط المالي ودور البنك المركزي في مواجهة المخاطر النظامية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
15. هاني، محمد ومراح، ياسين، 2018، صدمات السيولة النقدية واش كآلية المرض الهولندي بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع.
16. يوسف، فريهان عبد الحفيظ، 2008، إدارة المخاطر المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 18.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. Brown, K., & Moles, P. (2014). Credit Risk Management, Edinburgh Business School Heriot-Watt University, United Kingdom.
2. Ding, Wei, et al,1998, Is there a credit crunch in East Asia?
3. Fadejeva, I., et al ,2017, International spillovers from Euro area and us credit and demand shocks: focus on emerging Europe-journal of international money and finance.
4. Financial Stability Review,2009
5. Gitman , Lawrence J. & Zutter, Chad J. " Principles of Managerial Finance" . 14th ed , Prentice Hall .
6. Gumata, N., and Ndou, E.,2017, Bank credit extension and real economic activity in south Africa: The impact of capital flow dynamics, bank regulation and selected macro-prudential tools springer.
7. Helbling Thomas, et al ,2010, Do Credit Shocks Matter? A Global Perspective, IMF Working Paper.
8. Jha, Nishikant and Mishra, Rajiv S,2014, SECURITY ANALYSIS AND PORTFOLIO MANAGEMENT, Mumbai University .
9. Milcheva.s.,2013, A bank lending channel or credit supply shock? Journal of Macroeconomic.
10. Paweł Smaga,2014, The Concept of Systemic Risk, Systemic Risk Centre The London School of Economics and Political Science, Houghton Street, London WC2A 2AE.
11. Robert C. Guell,2010, Issues in Economic Today ,5th ed,Mc Graw-Hill,Newyork.
12. Sameer, Hussein and et al,2021, the impact of credit shock on Iraqi Banking Performance an analytical study, Turkish journal of computer and Mathematics Education, vol 12, No7.
13. Saunders, A. and M.M,2006, Cornett Financial Institutions Management: A Risk Management Approach. (New York: McGraw Hill.